

قانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٢

بإصدار قانون تنظيم أعمال الوكالة التجارية

ولأئحته التنفيذية

الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٨٢

الطبعة التاسعة

٢٠١١

ثمان ٧ جنيهات

قانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٢

بإصدار قانون تنظيم أعمال الوكالة التجارية

ولأحكامه التنفيذية

الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٨٢

الطبعة التاسعة

إعداد و مراجعة

الإدارة العامة للشئون القانونية

بطاقة الفهرسة

إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

إدارة الشؤون الفنية

مصر ، قوانين ، لوائح (إلخ) .

قانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون تنظيم أعمال الوكالة التجارية ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية . - ط ٩ . - الجيزة : وزارة الصناعة والتجارة الخارجية ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ٢٠١١

٤٢ ص : ١٢,٥ × ٢٠ سم .

١ - الوكالة الدولية .

٢ - التجارة الخارجية - قوانين وتشريعات .

أ - العنوان

ديوى ٣٤١,٢

رقم الإيداع ١٩٤٨٠ / ٢٠١١

تقديم

صدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون تنظيم أعمال الوكالة التجارية وبعض أعمال الوساطة التجارية ونشر في الجريدة الرسمية بالعدد رقم ٣١ الصادر بتاريخ ١٩٨٢/٨/٥

ثم صدر قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٨٢ باللائحة التنفيذية للقانون المذكور.

وحرصا من الهيئة على تحقيق الفائدة التي تغياها المشرع من إصدار القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٢ فقد تضمن هذا الكتاب القانون ولائحته التنفيذية وحين نفذت الطبعة الشاملة منه فقد بادرت الهيئة بإعداد هذه الطبعة التاسعة.

والله ولي التوفيق

رئيس مجلس الإدارة

مهندس / سعد حمدان حسين

فهرس

القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٢

باصدار قانون تنظيم اعمال الوكالة التجارية وبعض اعمال

الوساطة التجارية

صفحة

٢	الفصل الاول : أحكام عامة
٧	الفصل الثاني : التزامات الموكلين والوكلاء والوسطاء التجاريين وغيرهم
١٠	الفصل الثالث : أحكام خاصة بالتعاقدات التي تبرمها الحكومة والقطاع العام
١١	الفصل الرابع : تنظيم المساءلة
١٤	الفصل الخامس : أحكام ختامية
١٦	: اللائحة التنفيذية
٣٤٢	: (قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٨٢)
١٧	الفصل الاول : أحكام عامة
١٩	الفصل الثاني : القيد في سجل الوكلاء والوسطاء التجاريين
٢٣	الفصل الثالث : في القيد بسجل مكاتب الخدمات العلمية والفنية والاستشارية أو غيرها
٢٥	الفصل الرابع : أحكام ختامية
٢٦	تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الشؤون الاقتصادية ومكتب لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية
٢٩	- مذكرة ايضاحية لمشروع قرار رئيس الجمهورية بمشروع القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٢

قانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٢

بإصدار قانون تنظيم أعمال الوكالة

التجارية وبعض أعمال الوساطة التجارية (*)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

يعمل بأحكام القانون المرافق فى شأن تنظيم أعمال الوكالة التجارية وبعض أعمال الوساطة التجارية .

(المادة الثانية)

تلغى القوانين أرقام ١٠٧ لسنة ١٩٦١ ببعض الأحكام الخاصة بتنظيم أعمال الوكالة التجارية و ٩٣ لسنة ١٩٧٤ فى شأن حق المواطنين فى ممارسة تمثيل الشركات الأجنبية و ١١٧ لسنة ١٩٧٥ فى شأن رسوم القيد فى سجلات أعمال الوكالة التجارية ، كما يلغى كل حكم يخالف أحكام القانون المرافق .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد تسعة أشهر من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة : وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٦ شوال سنة ١٤٠٢ هـ (٢٦ يوليه سنة ١٩٨٢ م) .

(*) الجريدة الرسمية العدد ٣١ بتاريخ ٥ أغسطس سنة ١٩٨٢ .

قانون

تنظيم أعمال الوكالة التجارية وبعض أعمال الوساطة التجارية

الفصل الأول

أحكام عامة

(مادة ١)

يقصد بالوكيل التجارى ، فى مجال تطبيق أحكام هذا القانون ، كل شخص طبيعى أو اعتبارى يقوم بصفة معتادة - دون أن يكون مرتبطا بعقد عمل أو عقد تأجير خدمات - بتقديم العطاءات أو بإبرام عمليات الشراء أو البيع أو التأجير أو تقديم الخدمات باسم ولحساب المنتجين أو التجار أو الموزعين أو باسمه ولحساب أحد هؤلاء .

كما يقصد بالوسيط التجارى من اقتصر نشاطه ، ولو عن صفقة واحدة على البحث عن متعاقد أو التفاوض معه لاقتناعه بالتعاقد ، وكذلك كل من قام بأى عمل من أعمال الوكالة التجارية ولو على غير اعتياد ولمرة واحدة أو كان مرتبطا مع المنتج أو التاجر أو الموزع بعقد عمل .

(مادة ٢)

مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ فى شأن السجل التجارى تحظر مزاولة أى عمل من أعمال الوكالة التجارية أو الوساطة التجارية إلا لمن يكون اسمه مقيدا فى سجل الوكلاء والوسطاء التجاريين المعد لذلك فى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية .

(مادة ٣)

لا يجوز أن يقيد فى السجل المشار اليه فى المادة السابقة الا من تتوافر فيه الشروط الاتية :

اولا - بالنسبة إلى قيد الاشخاص الطبيعيين :

(أ) أن يكون مصرى الجنسية . وبالنسبة لمن تجنس بالجنسية المصرية يجب أن يكون قد مضى على اكتسابه هذه الجنسية عشر سنوات على الأقل .

(ب) أن يكون كامل الأهلية .

(ج) أن يكون حسن السمعة ، ولم يسبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة أو فى إحدى الجرائم المنصوص عليها فى القانون أو قوانين الاستيراد ، والتصدير ، أو النقد ، أو الجمارك ، أو الضرائب أو التموين ، أو الشركات ، أو التجارة ، ما لم يكن قد رد اليه اعتباره .

(د) ألا يكون قد أشهر إفلاسه ، ما لم يكن قد رد اليه اعتباره .

(هـ) ألا يكون من العاملين بالحكومة ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة وشركات ووحدات القطاع العام . ويشترط بالنسبة للعاملين السابقين فى هذه الجهات أن يكون قد مضى على تاريخ ترك الخدمة بالاستقالة أو لسبب تأديبى سنتان على الأقل .

(و) ألا يكون من أعضاء مجلسى الشعب أو الشورى أو المجالس الشعبية المحلية أو متفرغا للعمل السياسى وذلك طوال مدة العضوية أو التفرغ ما لم يكن مشغلا أصلا بهذا العمل قبل عضويته أو تفرغه .

(ز) ألا يكون من الأقارب من الدرجة الأولى لأحد شاغلى المناصب السياسية أو لأحد من الفئات المنصوص عليها فى البند السابق .

(ح) ألا يكون من الأقارب من الدرجة الأولى لأحد العاملين من درجة مدير عام فما فوقها ومن فى مستواهم من أعضاء لجان المشتريات أو البيع أو البت فى إحدى الجهات المشار اليها بالبند (هـ) .

ثانيا - بالنسبة إلى قيد الشركات :

(أ) أن يكون مركز الشركة الرئيسى فى مصر .

(ب) أن يكون من أغراضها القيام بأعمال الوكالة أو الوساطة التجارية طبقا لنظامها الأساسى أو عقد تأسيسها .

(ج) أن يكون رأس المال مملوكا بالكامل لشركاء مصريين ، مع مراعاة مضمئنى عشر سنوات على الأقل فى حالة اكتساب الجنسية المصرية بطريق التجنس .

فاذا كان الشريك شخصا اعتباريا فيجب أن يكون مصرى الجنسية ومملوك أغلب رأس مائه لمصريين أصلا أو مضى على تجنسهم بالجنسية المصرية عشر سنوات على الأقل .

(د) أن يكون جميع الشركاء المتضامنين ، أو جميع المديرين ، أو أعضاء مجلس إدارة شركات المساهمة بحسب الأحوال ممن تتوفر فى شأنهم الشروط المنصوص عليها فى (أولا) من هذه المادة .

(هـ) ألا يقل رأس مال شركة الأشخاص عن ٢٠.٠٠٠ (عشرين ألف جنيه) ويثبت ذلك من واقع آخر ميزانية قدمتها الشركة إلى مصلحة الضرائب عن السنة المالية السابقة ، أو بتقديم شهادة تفيد ايداع هذا المبلغ فى أحد البنوك المعتمدة فى حالة بدء نشاط الشركة .

وتعفى من الشرطين (ج) و (د) شركات القطاع العام متى كان الاستيراد متصلا بنشاطها ، وتعامل الشركات ذات المسئولية المحدودة معاملة شركات الأشخاص فى تطبيق أحكام هذا القانون .

(مادة ٤)

يشترط لقبول طلب القيد فى سجل الوكلاء والوسطاء التجاريين ما يأتى :

(أ) تقديم عقد الوكالة أو الوساطة التجارية بحسب الأحوال ، على أن يتضمن العقد طبيعة عمل الوكيل أو الوسيط التجارى ، ومسئولية أطراف العقد ونسب العمولة المقررة ، وشروط تقاضيتها ، وعلى الأخص نوع العملة التى تدفع بها .

(ب) وبالنسبة للشركات أو الجهات الأجنبية مصدرة التوكيل يتعين فضلا عن الشروط السابقة أن يكون العقد موثقا بالغرفة التجارية المختصة أو الجهة الرسمية التى تقوم مقامها ومصدقا عليه من القنصلية المصرية المختصة ، وأن يتضمن التزام الشركة أو الجهة الأجنبية بموافاة هذه القنصلية بكل اتفاق يتضمن تعديلا فى أى بيان من بيانات العقد .

(ج) ألا يكون للشركة أو الجهة الأجنبية وكيل تجارى من شركات القطاع العام ما لم ينته هذا التوكيل (١) .

(مادة ٥)

تحدد اللائحة التنفيذية ما يلى :

(أ) الاجراءات والمستندات الخاصة بالقيد والتجديد والتعديل فى بيانات سجل الوكلاء والوسطاء التجاريين .

(ب) المبالغ التى تؤدى عن القيد والتجديد والتعديل واستخراج الصور من السجلات بما لا يجاوز ما يأتى :

جنيه

١٠٠٠ تأمين يقدم مع طلب القيد .

٥٠٠ رسم القيد لأول مرة .

٢٠٠ رسم تجديد القيد .

٢٠ رسم تعديل بيانات القيد .

١٠ عن الصورة المستخرجة .

ولا يستحق عند الاخطار بحصول الوكيل أو الوسيط التجارى على توكيل آخر خلاف المقيد بالسجل الا الرسم المقرر على تعديل بيانات القيد .

كما يستحق رسم واحد عند تجديد القيد ولو تضمن القيد أكثر من توكيل .

ولا يؤدى الوسيط التجارى متى كان مرتبطا مع المنتج أو التاجر أو الموزع بعقد عمل الا نصف المبالغ التى تتقرر بالتطبيق لأحكام هذه المادة .

(مادة ٦)

يجدد القيد كل خمس سنوات من تاريخ القيد أو من تاريخ آخر تجديد ، على أن يقدم الطلب خلال التسعين يوما السابقة لانتهاء المدة ، ومع ذلك يقبل الطلب اذا قدم خلال

(١) البند (ج) مصحح بالاستدراك المنشور بالجريدة الرسمية العدد ٤٢ فى ٢١ / ١٠ / ١٩٨٢ .

التسعين يوما التالية لانتهاء المدة ، اذا قام الطالب بسداد الرسم فى هذه الحالة مضاعفا .

ويشطب قيد الوكيل أو الوسيط فى حالة عدم تقديم طلب التجديد خلال التسعين يوما المشار اليها .

(مادة ٧)

لا يجوز للشركات أو المنشآت الأجنبية إنشاء مكاتب خدمات علمية أو فنية أو استشارية أو غيرها الا اذا كان لهذه الشركات أو المنشآت وكيل تجارى فى مصر طبقا لأحكام هذا القانون .

ولا يجوز لهذه الشركات والمنشآت أو مكاتبها المشار اليها بالفقرة السابقة ممارسة أى عمل من أعمال الوكالة أو الوساطة التجارية الا من خلال وكيل أو وسيط تجارى مقيد بالسجل المنصوص عليه فى المادة (٢) .

(مادة ٨)

يشترط لإنشاء المكاتب المشار اليها فى المادة السابقة الحصول على موافقة وزارة الاقتصاد التى تعد سجلا خاصا تقيد به هذه المكاتب .

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون المبالغ التى تؤدى عن القيد والتجديد وتعديل البيانات فى هذا السجل والعملة التى تدفع بها هذه المبالغ بما لا يجاوز ما يأتى :

جنيه

١٠٠٠ تأمين يقدم مع طلب القيد .

٥٠٠ رسم القيد .

٢٠٠ رسم تجديد القيد .

٢٠ رسم تعديل بيانات القيد .

الفصل الثانى

التزامات الموكلين والوكلاء والوسطاء التجاريين وغيرهم

(مادة ٩)

يسرى على جميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين والمنشآت من المنتجين أو التجار أو الموزعين ، فى تعاملهم مع الوكلاء التجاريين ، والوسطاء التجاريين ، الأحكام المنظمة لقواعد الخصم لحساب الضريبة وتوريدها والعقوبات المترتبة على مخالفة هذه الأحكام والمنصوص عليها فى قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ، وذلك بالنسبة لجميع المبالغ التى يدفعونها للوكلاء التجاريين أو الوسطاء التجاريين ، سواء على سبيل العمولة أو السمسرة أو المكافأة أو تحت أى مسمى آخر .

وتنظم اللائحة التنفيذية للقانون اجراءات الاخطار ومواعيد واجراءات توريد المبالغ المخصصة تحت حساب الضريبة .

فاذا لم يتم خصم النسبة المشار اليها بالفقرة الأولى من هذه المادة التزمت الجهة التى لم تقم بذلك بأدائها إلى مصلحة الضرائب دون الاخلال بحق هذه الجهة فى الرجوع بها على الملتزم بالضريبة .

واذا لم يتم الاخطار المنصوص عليه بالفقرة الأولى من هذه المادة التزم من أدى هذه المبالغ بأداء الضرائب والغرامات والتعويضات المستحقة عنها على وجه التضامن مع الوكيل أو الوسيط التجارى .

(مادة ١٠)

يتعين على الوكيل التجارى أن يقوم بموافاة الادارة المختصة بسجل الوكلاء والوسطاء التجاريين بكل تعديل فى البيانات الخاصة بالتوكيل أو التوكيلات التجارية المسندة اليه وعلى الأخص بأى تعديل أو اتفاق منفصل خاص بنسبة العمولة أو مقدارها وذلك خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ حصول التعديل .

فإذا حصل الوكيل التجارى على توكيل آخر خلاف المقيّد تعين قيد التوكيل الجديد بالسجل المشار اليه بالمادة (٢) قبل ممارسة العمل استنادا إلى هذا التوكيل .

(مادة ١١)

يلتزم الوكيل التجارى بامساك دفاتر منتظمة تتضمن بيانات صحيحة ويتعين أن يقيّد بها العمولات التى تستحق له والبنوك المودعة بها .

كما يلتزم باخطار الادارة المختصة بسجل الوكلاء والوسطاء التجاريين عند التوقف عن ممارسة نشاط الوكالة التجارية خلال ثلاثين يوما من تاريخ التوقف .
وفى هذه الحالة يرد له مبلغ التأمين .

(مادة ١٢)

يتعين على من يقوم بأى عمل من أعمال الوساطة التجارية أن يقوم باخطار مصلحة الضرائب بكل المبالغ التى تم الوفاء بها مقابل ذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ الوفاء .

(مادة ١٣)

على وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة وشركات ووحدات القطاع العام اذا تكشف لها خلال ممارسة اختصاصها أو نشاطها قيام وكالة تجارية أو توفر عمل من أعمال الوساطة التجارية ، أن توافى مصلحة الضرائب بذلك خلال ثلاثين يوما ، مع بيان شخص الوكيل أو الوسيط التجارى ، والعمل الذى قام به ، والمبالغ التى يكون قد تقاضاها وعلى العموم بكافة ما يتوافر لها من بيانات فى هذا الشأن .

الفصل الثالث

أحكام خاصة بالتعاقدات التى تبرمها الحكومة والقطاع العام

(مادة ١٤)

على وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة وشركات ووحدات القطاع العام أن تراعى فيما تضعه من شروط لتعاقداتها أن ينص فى العطاء على مقدار العمولة أو السمسرة المقرر دفعها للوكيل التجارى أو أحد وسطاء التجارة فى حالة

رسو العطاء ، وشخص أو أشخاص من يتقاضونها ، مع وجوب ايداع هذه المبالغ لحساب أصحاب الحق فيها فى أحد البنوك العاملة بجمهورية مصر العربية والخاضعة لاشراف البنك المركزى وبالعملة المتفق عليها بين الأطراف .

ويجوز للجهات المشار اليها بالفقرة الأولى من هذه المادة أن تنص على انقاص العطاء أو زيادته ، حسب الأحوال ، بمقدار العمولة أو مقابل الوساطة على أن تؤدي هذه الجهات إلى الوكيل أو الوسيط التجارى العمولة أو مقابل الوساطة بالقدر ووفق الشروط التى يتفق عليها .

(مادة ١٥)

يجب أن تتضمن العقود المبرمة بين جهة من الجهات المشار اليها بالفقرة الأولى من المادة السابقة وبين أية جهة أجنبية النص على التزام هذه الجهة الأجنبية باخطار الجهة المتعاقدة بكل المبالغ التى تستحق عليها بمناسبة هذا التعاقد ، أيا كان مسمى هذا المبلغ ، لوكيل تجارى أو أحد وسطاء التجارة أو أى شخص آخر أيا كانت صفته ، وسواء كان الاستحقاق سابقا على ابرام العقد أو مرتبطا به أو لاحقا عليه ، وعلى أنه اذا لم تقم الجهة الأجنبية بهذا الاخطار ، التزام بأداء الضرائب والغرامات والتعويضات المستحقة عنها على وجه التضامن مع من قبض هذه المبالغ .

الفصل الرابع

تنظيم المساءلة

(مادة ١٦)

دون الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من مارس مهنة الوكالة التجارية أو قام بعمل من أعمال الوساطة التجارية دون أن يكون مقيدا بالسجل المشار اليه بالمادة (٢) من هذا القانون .

ويخفض الحد الأقصى للعقوبة إلى النصف فى حالة مخالفة حكم الفقرة الثانية من المادة (١٠) من هذا القانون ، ويترتب على صدور الحكم الغاء القيد وسقوط الحق فى استرداد التأمين .

(مادة ١٧)

دون الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر ، يعاقب بذات العقوبة المنصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة السابقة كل من تم قيده أو تجديد قيده بالسجل المشار اليه بالمادة (٢) من هذا القانون ، بناء على بيانات غير صحيحة تعتمد ذكرها بشأن توافر شروط القيد بهذا السجل والمنصوص عليها بالمادة (٣) من هذا القانون في حقه .
ويترتب على صدور الحكم بالادانة الغاء القيد وسقوط الحق في استرداد التأمين .

(مادة ١٨)

اذ مارس الوكيل أو الوسيط التجارى العمل بعد زوال أحد الشروط المنصوص عليها بالمادة (٣) من هذا القانون مع علمه بذلك ، عوقب بالحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .
ويترتب على صدور الحكم بالادانة الغاء القيد وسقوط الحق في استرداد التأمين .

(مادة ١٩)

اذا وقعت إحدى الجرائم المشار اليها بالمواد ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، من هذا القانون من إحدى الشركات عوقب الشريك المتضامن أو المدير أو عضو مجلس الادارة المسئول بحسب الأحوال بالعقوبات المنصوص عليها بهذه المواد .

(مادة ٢٠)

تنشر الأحكام الصادرة فى الجرائم المنصوص عليها بالمواد ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ من هذا القانون بإحدى الجرائد اليومية وبالنشره التى تعدها الادارة المختصة بسجل الوكلاء والوسطاء التجاريين ، على نفقة المحكوم عليه .

(مادة ٢١)

اذا خالف الوكيل التجارى أحكام الفقرة الأولى من المادة (١٠) من هذا القانون سقط حقه فى التأمين وعليه أن يؤدى تأميناً مضاعفاً خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اخطاره بسقوط حقه فى التأمين بكتاب موصى عليه بعلم الوصول على آخر عنوان له أخطر به الادارة المختصة بالسجل المشار اليه بالمادة (٢) من هذا القانون .

وفى حالة تكرار المخالفة لحكم الفقرة الأولى من المادة (١٠) من هذا القانون يلغى القيد بقرار من وزير الاقتصاد ويسقط الحق فى استرداد التأمين المضاعف .

(مادة ٢٢)

يلغى قيد الوكيل أو الوسيط التجارى بقرار مسبب يصدره وزير الاقتصاد فى الأحوال الآتية :

(أ) مخالفة أحكام الفقرة الأولى من المادة (١٠) أو الفقرة الأولى من المادة (١١) أو المادة (١٢) ، من هذا القانون ويترتب على الغاء القيد فى هذه الحالة سقوط الحق فى استرداد التأمين .

(ب) اذا فقد الوكيل أو الوسيط التجارى شرطا من شروط القيد فى سجل الوكلاء التجاريين .

(ج) فى حالة وفاة الشخص الطبيعى أو إنقضاء الشخص الاعتبارى .

(مادة ٢٣)

لا يجوز لمن صدر ضده حكم فى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون أن يعمل بأية صفة كانت لدى منشأة أو شركة تمارس أعمال الوكالة أو الوساطة التجارية كما لا يجوز إعادة قيد من ألغى قيده بسجل الوكلاء والوسطاء التجاريين بالتطبيق لأحكام المادتين ٢٢ . ٢١ من هذا القانون الا بعد مضى خمس سنوات على الأقل من تاريخ الغاء القيد ، ولا يجوز له خلال هذه المدة أن يعمل بأية صفة كانت بمنشأة أو شركة تمارس أعمال الوكالة أو الوساطة التجارية أو أن يشترك فى تأسيس أو ادارة شركة من الشركات التى تمارس أعمال الوكالة أو الوساطة التجارية .

(مادة ٢٤)

يعاقب تأديبيا العامل المستول عن مخالفة حكم المادة (١٣) من هذا القانون .

فاذا ثبت أن المخالفة عمدية بالتواطؤ مع الوكيل أو الوسيط التجارى التزم العامل مع الوكيل أو الوسيط التجارى بالتضامن ، بما يستحق من مبالغ الضريبة والتعويضات والغرامات كل ذلك مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها بقانون آخر .

الفصل الخامس

أحكام ختامية

(مادة ٢٥)

يتعين على الوكلاء التجاريين وعلى المكاتب المشار إليها بالمادة (٧) من هذا القانون القائمين بالعمل عند نفاذ هذا القانون اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها به للقيّد في السجلات المعدة لذلك خلال المدة التي تحددها اللائحة التنفيذية .

(مادة ٢٦)

يكون للعاملين القائمين على تنفيذ أحكام هذا القانون الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بعد الاتفاق مع الوزير المختص صفة مأموري الضبط القضائي للكشف عن المخالفات التي تقع لأحكامه أو لأحكام اللائحة التنفيذية له .

(مادة ٢٧)

تراعى سرية البيانات التي يتضمنها سجل الوكلاء والوسطاء التجاريين ولا يجوز لغير القائمين على تنفيذ أحكام هذا القانون الاطلاع عليها ، وعلى كل من اطلع بحكم وظيفته على السجل أو البيانات المتعلقة به أو المكاتبات بين طالبي القيد أو تعديل البيانات أو التجديد وبين الادارة المختصة بالسجل المشار اليه بالمادة (٢) من هذا القانون أو بين هذه الادارة والوكلاء أو الوسطاء التجاريين أن يراعى السرية التي تتوافر لهذه البيانات والمعلومات ويعاقب كل من يخالف ذلك بالعقوبة المنصوص عليها بالمادة ٣١٠ من قانون العقوبات (١) .

(١) تنص المادة ٣١٠ من قانون العقوبات على أن :

« كل من كان من الأطباء أو الجراحين أو الصيادلة أو القوابل أو غيرهم مودعا اليه بمقتضى صناعته أو وظيفته سر خصوصي أوّمن عليه فأفشاء في غير الاحوال التي يلزمه القانون فيها بتبليغ ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه .

ولا تسرى أحكام هذه المادة الا في الأحوال التي لم يرخّص فيها قانونا بإفشاء أمور معينة كالمقرر

في المواد ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ من قانون المرافعات في المواد المدنية التجارية » .

(مادة ٢٨)

تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ،
خلال أربعة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وتتضمن على وجه الخصوص تحديد
مدة سريان القيد بحيث لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات .
كما تتضمن الجزاءات التي تترتب على مخالفة أحكامها بما لا يجاوز عقوبة الغرامة
بحد أقصى مائة جنيه كما تحدد الحالات التي يجوز فيها بقرار من وزير الاقتصاد شطب
القيد بالسجل المشار اليه في المادة (٢) لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات .

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

قرار وزارى رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٨٢

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون

تنظيم أعمال الوكالة التجارية وبعض أعمال الوساطة التجارية (*)

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٧٤ ببعض الأحكام الخاصة بالاستيراد والتصدير والنقد .

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ؛

وعلى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ فى شأن السجل التجارى ؛

وعلى القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الضرائب على الدخل ؛

وعلى القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ؛

وعلى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون تنظيم أعمال الوكالة التجارية وبعض أعمال الوساطة التجارية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٧٠ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ؛

وعلى قرار وزير الاقتصاد رقم ١٠٨٣ لسنة ١٩٦١ باللائحة التنفيذية للقانون رقم .

١٠٧ لسنة ١٩٦١ بتنظيم أعمال الوكالة التجارية ؛

(*) الوقائع المصرية العدد ٢٧٥ تابع صادر بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٤ .

وعلى قرار وزير التجارة رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن القرار الموحد للاتحة التنفيذية
لقانون الاستيراد والتصدير ؛

وبناء على ما آرتاه مجلس الدولة ؛

قرار :

الفصل الاول

احكام عامة

مادة ١ - تتولى الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات امساك السجلين
الآتيين :

(أ) سجل الوكلاء التجاريين والوسطاء التجاريين .

(ب) سجل مكاتب الخدمات العلمية والفنية والاستشارية للشركات
والمنشآت الأجنبية .

مادة ٢ - تقيّد في السجل المنصوص عليه في البند (أ) في المادة السابقة الفئات
الآتية :

١ - من يقوم بصفة معتادة بتقديم العطاءات أو أبرام عمليات الشراء أو البيع أو
التأجير أو تقديم الخدمات باسم ولحساب المنتجين أو التجار أو الموزعين ، أو باسمه
ولحساب أحد من هؤلاء بشرط ألا يكون مرتبطا بعقد عمل أو عقد تأجير خدمات .

٢ - من يقتصر نشاطه - ولو عن صفقة واحدة - على البحث عن متعاقد أو
التفاوض معه لاقتناعه بالتعاقد وكل من قام بأى عمل من أعمال الوكالة التجارية ولو لمرة
واحدة أو كان مرتبطا مع المنتج أو التاجر أو الموزع بعقد عمل .

مادة ٣ - تقيّد في السجل المنصوص عليه في البند (ب) من المادة (١) من هذه
اللائحة مكاتب الخدمات العلمية أو الفنية أو الاستشارية أو غيرها للشركات أو
المنشآت الأجنبية .

مادة ٤ - يقصد بصاحب الشأن التاجر الفرد ومن له حق التوقيع والادارة فى شركات الأشخاص والشركات ذات المسئولية المحدودة سواء كان شريكا أو مديرا معيناً أو رئيس مجلس ادارة أو نائبه أو المدير المسئول فى شركات الأموال ، وذلك طبقاً لما هو ثابت بصحيفة القيد فى السجل التجارى .

مادة ٥ - يشترط فيمن ينوب عن صاحب الشأن (الوكيل أو الوسيط) أن يكون مصرى الجنسية ، وأن يكون موكلًا بتوكيل رسمى . وإذا كان من العاملين بالحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو وحدات الحكم المحلى يتعين اخطار جهة عمله .

مادة ٦ - يتم القيد فى السجلين المذكورين على النماذج المعدة لذلك بالهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

مادة ٧ - يسلم لمن يقيد فى أحد السجلين المشار اليهما ما يفيد قيده على النموذج المعد لذلك بالهيئة المذكورة متضمناً الاسم ورقم قيده وبياناته التجارية .

مادة ٨ - يلتزم الوكيل أو الوسيط التجارى الذى يتم قيده ، بأن يثبت رقم القيد فى جميع أوراقه ومكاتباته .

مادة ٩^(١) - يثبت حسن سمعة طالب القيد من واقع صحيفة الحالة الجنائية وما يتوافر للجهة الادارية من بيانات أو معلومات .

مادة ١٠ - على المنتجين والتجار والموزعين من الأشخاص الطبيعين والاعتباريين والمنشآت ، إخطار مصلحة الضرائب بأية معاملات تتم بينهم وبين الوكلاء أو الوسطاء التجاريين فى موعد أقصاه شهر من تاريخ صرف العمولة أو السمسرة أو المكافأة أو أية مبالغ تحت أى مسمى آخر . ويجب خصم نسبة الضريبة المستحقة عليهم من هذه المبالغ ، طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ، مع الالتزام بتوريدها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الخصم .

مادة ١١ - ترفق بالمستندات الأجنبية الواجب تقديمها مع طلب القيد ترجمة باللغة العربية معتمدة .

(١) المادة ٩ معدلة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٨٤ لسنة ١٩٨٨ - الوقائع المصرية

مادة ١٢ - يجب النص في عقد الوكالة أو الوساطة التجارية ، وفي كتاب تكليف مكاتب الخدمات العلمية والاستشارية والفنية ، على تحديد النطاق الجغرافى والسلمى لنشاط الوكيل أو الوسيط أو المكتب .

مادة ١٣ - لا يجوز أن يكون التوكيل صادرا من شركة أجنبية لها وكيل تجارى من شركات القطاع العام ما لم ينته توكيل تلك الشركات .

مادة ١٤ - تعتمد مصلحة الرقابة الصناعية مراكز الخدمة أو الصيانة ، لاثبات التوكيلات عن الأصناف التى يشترط لاستيرادها أن يكون لها وكيل تجارى مصرى ومركز خدمة فى مصر . .

الفصل الثانى

فى القيد فى سجل الوكلاء والوسطاء التجاريين

مادة ١٥ - (١) يقدم طلب القيد من الأشخاص الطبيعيين إلى الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات على النموذج المعد لذلك مرفقا به المستندات الآتية ، بعد سداد المبالغ والرسوم المقررة .

(١) صورة رسمية معتمدة من عقد الوكالة التجارية أو عقد الوساطة التجارية يتضمن طبيعة عمل الوكيل أو الوسيط التجارى ومسئولية أطراف العقد ، ونسبة العمولة المقررة وشروط تقاضيتها والعملة التى تدفع بها .

(٢) إذا كان التوكيل صادرا من شركة أو جهة أجنبية ، يتعين أن يكون عقد الوكالة موثقا بالغرفة التجارية المختصة أو الجهة الرسمية التى تقوم مقامها بالدولة الأجنبية ومصدقا عليه من القنصلية المصرية المختصة ، ويجب أن يتضمن عقد الوكالة الزام الشركة أو الجهة الأجنبية بموافاة هذه القنصلية بكل اتفاق يتضمن تعديلا فى بيانات العقد فور حدوثه .

(٣) مستخرج من صحيفة القيد بالسجل التجارى مثبت به أن أعمال الوكالة التجارية تدخل فى نطاق النشاط الأسمى للوكيل أو الوسيط التجارى .

(١) الفقرة الأولى من المادة ١٥ مستبدلة بالقرار رقم ١١١ لسنة ٢٠٠٠ - الوقائع المصرية العدد

(٤) شهادة خبرة فى مجال التوكيل ، تصدرها الغرفة التجارية المختصة ، ويعتمدها الاتحاد العام للغرف التجارية .

(٥) صحيفة الحالة الجنائية .

(٦) صورة البطاقة الضريبية ويجب أن تكون بياناتها مستوفاة .

(٧) صورة البطاقة الشخصية أو العائلية .

(٨) مستخرج رسمى من شهادة الميلاد أو بطاقة الحصول على الجنسية المصرية إذا كان طالب القيد من أصلى أجنبى .

(٩) قرار قبول الاستقالة أو إنهاء الخدمة وذلك بالنسبة إلى العاملين السابقين بالحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو وحدات الحكم المحلى أو شركات القطاع العام ويجب أن يكون قد مضى على تركه العمل بها سنتان .

(١٠) إقرار من طالب القيد بعدم عضويته فى مجلس الشعب والشورى أو أحد المجالس المحلية ، وبعدم تفرغه للعمل السياسى ، فإذا كان عضوا بأى من هذه الجهات فيجب أن يقدم ما يثبت أن تاريخ بدء عضويته أو تفرغه للعمل السياسى لاحق لاشتغاله بأعمال الوكالة أو الوساطة التجارية .

(١١) إقرار من طالب القيد بعدم وجود أقارب له من الدرجة الأولى بأحد شاغلى المناصب السياسية أو بأحد الداخلين فى الفئات المنصوص عليها فى البند السابق أو بأحد العاملين من درجة مدير عام فما فوق ومن فى مستواهم من أعضاء لجان المشتريات أو البيع أو البت فى الحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو وحدات الحكم المحلى أو شركات القطاع العام .

مادة ١٦ - ^(١) يقدم طلب القيد بالنسبة إلى الشركات على النموذج المعد لذلك مرفقا به المستندات الآتية بعد سداد المبالغ والرسوم المقررة .

(١) الفقرة الأولى من المادة ١٦ مستبدلة بالقرار رقم ١١١ لسنة ٢٠٠٠ - الوقائع المصرية العدد

(١) مستخرج من السجل التجارى للشركة مبينا به مقر مركزها الرئيسى ودخول أعمال الوكالة التجارية أو الوساطة التجارية ضمن نشاطها .

(٢) صورة رسمية من عقد تأسيس الشركة والتعديلات التى أدخلت عليه ، وبالنسبة إلى شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة تقدم كذلك نسخة من صحيفة الشركات التى أشهر بها عقد الشركة ونظامها الأساسى .

(٣) اقرار من المدير المسئول صاحب حق الادارة والتوقيع أو من رئيس مجلس الادارة أو العضو المنتدب - حسب الأحوال - بأن رأس مال الشركة مملوك بالكامل لمصريين . وإذا كان أحد الشركاء من أصل أجنبى وجب أن تكون قد انقضت عشر سنوات كاملة على تاريخ اكتسابه الجنسية المصرية .

(٤) إذا كان الشريك شخصا اعتباريا وجب تقديم ما يثبت تمتعه بالجنسية المصرية وأن أغلبية رأس ماله مملوك لمصريين ، مع مراعاة انقضاء عشر سنوات على اكتساب الجنسية المصرية بالنسبة إلى من كان من أصل أجنبى من الشركاء أو المساهمين .

(٥) تقدم الشركة آخر ميزانية لها قدمتها إلى مصلحة الضرائب عن السنة المالية السابقة وذلك لاثبات أن رأس مالها لا يقل عن عشرين ألف جنيه . وفى حالة بدء نشاط الشركة فتقدم شهادة تفيد ايداع هذا المبلغ فى أحد البنوك المعتمدة .

(٦) تقديم باقى المستندات المتعلقة بالتاجر الفرد وذلك بالنسبة إلى جميع الشركاء المتضامنين أو رؤساء مجالس الادارة والمديرين أو أعضاء مجلس الادارة والمؤسسين .

مادة ١٧ - تعفى شركات القطاع العام من تقديم المستندات المنصوص عليها فى البنود أرقام ٣ ، ٤ ، ٦ من المادة السابقة ، متى كان الاستيراد أو التوكيلات التجارية متصلين بنشاطها .

مادة ١٨ - يقدم طلب تجديد القيد على النموذج المعد لذلك إلى الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات بمعرفة صاحب الشأن أو وكيله الرسمى خلال الموعد المنصوص عليه فى المادة السادسة من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه وترفق بطلب التجديد المستندات التى تثبت صلاحية استمرار القيد .

مادة ١٩ - تحدد المبالغ التى تؤدى عن القيد والتجديد والتعديل واستخراج الصور على النحو الآتى :

م	سبب استحقاق الرسم	الرسم بالجنيه
١	تأمين يقدم مع طلب القيد	١٠٠٠
٢	رسم القيسد لأول مرة	٥٠٠
٣	رسم تجديد القيد فى حالة تقديم الطلب خلال الميعاد	٢٠٠
٤	رسم تجديد القيد إذا قدم الطلب بعد الميعاد وخلال التسعين يوما التالية لانقضاء خمس سنوات على القيد أو تجديده ..	٤٠٠
٥	رسم تعديل بيانات القيد	٢٠
٦	رسم استخراج صورة	١٠

مادة ٢٠ - يؤدى الوسيط التجارى نصف المبلغ الواردة بالجدول المشار إليه بالمادة السابقة متى كان مرتبطا مع المنتج أو التاجر أو الموزع بعقد عمل وثبت هذا العقد بتقديم صورة رسمية منه مشفوعا ببطاقة التأمينات الاجتماعية .

الفصل الثالث

فى القيد بسجل مكاتب الخدمات العلمية والفنية

والاستشارية أو غيرها

مادة ٢١ - (١) يتقدم المدير المسئول للمكتب العلمى أو الفنى أو الاستشارى أو غيره للشركات الأجنبية إلى الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات بطلب الموافقة على إنشائه على النموذج المعد لذلك بعد سداد المبالغ والرسوم المقررة .

مادة ٢٢ - يرفق بطلب القيد المستندات الآتية :

(١) موافقة الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات على إنشاء المكتب .

(١) الفقرة الأولى من المادة ٢١ مستبدلة بالقرار رقم ١١١ لسنة ٢٠٠٠ - الوقائع المصرية العدد

٤١ تابع (أ) فى ٢٠/٢/٢٠٠٠

(٢) مستخرج من سجل قيد الوكلاء التجاريين بالهيئة المذكورة ، يثبت أن للشركة أو للجهة الأجنبية منشئة المكتب - وكيل تجارى مصرى .

مادة ٢٣ - لمكاتب الخدمات المشار اليها والتي يتم قيدها الحق فى الحصول على ما يثبت قيدها فى السجل ورقم القيد .

مادة ٢٤ - يجدد القيد فى السجل كل خمس سنوات من تاريخ القيد أو من تاريخ آخر تجديد له .

مادة ٢٥ - يجب تقديم طلب تجديد القيد خلال التسعين يوما السابقة على انتهاء مدة الخمس سنوات المشار اليها . ومع ذلك يجوز لطالب تجديد القيد التقدم بطلبه خلال التسعين يوما اللاحقة على الخمس سنوات ، وفى هذه الحالة يلتزم بسداد الرسم مضاعفا .

مادة ٢٦ - يشطب قيد مكتب الخدمات العلمية أو الفنية أو الاستشارية أو غيرها اذا انتهى عقد الوكالة بمصر ولم يجدد أو زالت الوكالة لأى سبب ، أو إذا مارس أعمال الوكالة أو الوساطة التجارية على خلاف القانون .

مادة ٢٧ - لا يجوز إعادة قيد مكاتب الخدمات المشار اليها الا بعد انقضاء مدة لا تقل عن ثلاث سنوات من تاريخ شطب قيدها .

مادة ٢٨ - يعاقب المدير المسئول عن المكتب بغرامة قدرها مائة جنيه اذا لم يقم باخطار الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات بانتهاء الوكالة أو زوالها خلال ستين يوما من تاريخ انتهاء أو زوال الوكالة .

مادة ٢٩ - تحدد المبالغ التى تؤدى عند القيد والتجديد وتعديل البيانات فى السجل بما يعادل المبالغ والرسوم الآتية ، على أن يتم سدادها بالدولار الأمريكى الحر وفقا للأسعار المعلنة وقت تقديم الطلب ، مع جبر الكسور لصالح الهيئة المذكورة :

م	سبب استحقاق الرسم	الرسم بالجنيه
١	تأمين يقدم مع طلب القيد	١٠٠٠
٢	رسم القيد لأول مرة	٥٠٠
٣	رسم تجديد القيد فى حالة تقديم الطلب خلال الميعاد	٢٠٠
٤	رسم تجديد القيد إذا قدم الطلب بعد الميعاد خلال التسعين يوما التالية لانقضاء خمس سنوات على القيد أو التجديد ...	٤٠٠
٥	رسم تعديل بيانات القيد	٢٠
٦	رسم استخراج صورة	١٠

الفصل الرابع

أحكام ختامية

مادة ٣٠ - تصدر الهيئة نشرة دورية لنشر الأحكام الصادرة فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ١٦، ١٧، ١٨، ١٩ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه ، وليبيان أسماء المقيدين بالسجلين المشار اليهما فى المادة من هذا القرار والجهات التى يمثلونها .

مادة ٣١ - على الوكلاء والوسطاء التجاريين ومكاتب الخدمات العلمية والفنية والاستشارية وغيرها ، القائمين بالعمل وقت صدور القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٢ التقدم بطلبات القيد فى السجلين المشار اليهما خلال مدة أقصاها خمسة أشهر من تاريخ نشر هذه اللائحة .

مادة ٣٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٢ فى الخامس من مايو سنة ١٩٨٣ ، ويلغى كل ما يخالفه من أحكام كما يلغى قرار وزير الاقتصاد رقم ١٠٨٣ لسنة ١٩٦١ من تاريخ العمل به .

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

د . مصطفى كامل السعيد

تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الشؤون الاقتصادية ومكتب لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية

عن مشروع قانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٣

ورد إلى المجلس بتاريخ ١٩٨٢/٦/٢٦ مشروع قانون باصدار قانون بتنظيم أعمال الوكالة التجارية وبعض أعمال الوساطة التجارية وقد أحاله المجلس بجلسته بتاريخ ١٩٨٢/٦/٢٧ . إلى اللجنة المشتركة من لجنة الشؤون الاقتصادية ومكتب لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية لبحثه ودراسته واعداد تقريرها عنه ، فعقدت اللجنة المشتركة اجتماعا لهذا الغرض فى ذات التاريخ حضره من مكتب لجنة الشؤون الاقتصادية السادة : فتح الله رفعت رئيس اللجنة ، حسن عيد عمار ، محمد خليل حافظ وكيل اللجنة ، رفعت محمد بطل أمين سر اللجنة ، ومن مكتب لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية حضر السيد حنا ناروز وكيل اللجنة .

كما حضر ممثلا للحكومة السادة : محمد عبد الفتاح ابراهيم نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية والمالية ووزير شئون الاستثمار والتعاون الدولى ، وحسين أحمد حسين وكيل أول وزارة الاقتصاد ، صلاح عوض رئيس الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات والسيد عمر مستشار قانونى وزير الاقتصاد .

اطلعت اللجنة على مشروع القانون ومذكرته الايضاحية ، واستعادت النظر فى القوانين والقرارات الجمهورية الواردة بديباجة المشروع بقانون وأيضا قرار وزير التجارة رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن القرار الموحد للامحة التنفيذية لقانون الاستيراد والتصدير .

وفى ضوء ما دار فى اجتماع اللجنة من مناقشات تورد اللجنة تقريرها عن مشروع القانون المعروض فيما يلى :

أشار السيد رئيس الجمهورية فى بيانه أمام المجلس الموقر بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٨١ إلى نقاط سبع تحتاج إلى دراسة بمعرفة المهتمين بالشؤون الاقتصادية وذوى الخبرة

والتجربة وجاء فى البند السادس من هذه النقاط أساسية الاستيراد .. وبداية تهتم السلطة التنفيذية بالجوانب العاجلة لهذه البنود دون غيرها التى تؤثر تأثيرا كبيرا بشكل مباشر أو غير مباشر باقتصاديات الدولة وإذا كانت سياسة الاستيراد والتصدير فى حاجة إلى مزيد من الدراسة فإن أعمال الوكالة التجارية باعتبارها وثيقة الصلة بالاستيراد والتصدير فى حاجة بدورها إلى تنظيم يقضى على السلبات التى ظهرت من خلال التطبيق العملى فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى وتنمية ايجابيات تلك الفترة .

ومن هنا تقدمت الحكومة بمشروع هذا القانون لينظم أعمال الوكالة التجارية وبعض أعمال الوساطة التجارية ، ويتكون هذا المشروع بقانون من قانون اصدار ويتكون من ثلاث مواد ، وقانون تنظيم أعمال الوكالة التجارية وبعض أعمال الوساطة التجارية ويتكون من ٢٨ مادة وأهداف هذا المشروع بقانون توضحه المذكرة الايضاحية المقدمة من الحكومة خير توضيح وقد أدخلت اللجنة بعض التعديلات على هذا المشروع بقانون .

التعديل الأول - خاص بعنوان مشروع القانون حيث صاعته اللجنة كالتى :

« مشروع قانون باصدار قانون تنظيم أعمال الوكالة التجارية وبعض أعمال الوساطة التجارية » .

التعديل الثانى : عدلت اللجنة البند (ج) من ثانيا من المادة الثالثة من مشروع القانون بأن جعلت المدة اللازم انقضاؤها بعد اكتساب الجنسية المصرية عشر سنوات بدلا من خمس سنوات وذلك بهدف التنسيق التشريعى مع ما جاء بمشروع قانون سجل المستوردين وتستجيب للاعتبارات التى تدعو إلى قصر مثل هذا النشاط على المصريين الأصلاء .

التعديل الثالث : اضافت اللجنة إلى البند (هـ) من (أولا) من المادة الثالثة عبارة « أو لسبب تأديبى بعد عبارة ترك خدمته بالاستقالة وذلك حتى لا يكون العامل الذى فصل تأديبيا فى وضع أفضل من العامل المستقيل » .

التعديل الرابع : أدخلت اللجنة تعديلا على المادة (٢٨) بحيث أصبحت على النحو التالى :

تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية خلال أربعة أشهر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية تتضمن على وجه الخصوص تحديد مدة سريان القيد بحيث لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات .

كما تتضمن الجزاءات التى تترتب على مخالفة أحكامها بما لا يجاوز عقوبة الغرامة بحد أقصى مائة جنيه كما تحدد الحالات التى يجوز فيها بقرار من وزير الاقتصاد شطب القيد بالسجل المشار اليه فى المادة (٢) لمدة لا تجاوز ثلاث سنوات .

وهذه الاضافة طبيعية حيث درجت العادة على أن تحدد فترة زمنية لصدور اللوائح التنفيذية للقوانين حتى لا يتأخر سريان القوانين الجديدة حتى لا تضار مصالح الجماهير من هذا التأخير .

واللجنة اذا توافق على هذا المشروع بقانون ترفع المجلس الموقر الموافقة عليه معدلا بالصيغة المرفقة .

رئيس اللجنة المشتركة

فتح الله رفعت

مذكرة ايضاحية

لمشروع قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بمشروع قانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٣

كانت أحكام الوكالة التجارية والوساطة التجارية واردة في قانون التجارة الأهلى الصادر عام ١٨٨٣ على وجه غير كامل ولا يتجاوب مع مقتضيات العصر ، الأمر الذى يمثّل فراغا تشريعيا فى هذا الوجه من أوجه النشاط الاقتصادى الذى يؤثر على حركة تداول السلع ومستوى أسعارها ، وقد صدر القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ ببعض الأحكام الخاصة بتنظيم أعمال الوكالة التجارية .

وقد قصر أعمال الوكالة التجارية على شركات القطاع العام كجزء من تنظيم التجارة الخارجية للدولة ، وقد استمر العمل بهذا القانون الذى بموجبه كان تمثيل الشركات الأجنبية مقصورا قانونا على شركات القطاع العام وإن كان ذلك لم يمنع تلك الشركات الأجنبية من أن يكون لها وكيل تجارى يعمل من خلال شركات القطاع العام ، مما تزايدت معه حلقات الوساطة اللازمة لوصول السلعة إلى المستهلك النهائى ، وبالتالي تزايدت التكلفة .

ورغبة فى اقرار الأمر الواقع وأخذا بأسباب الانفتاح الاقتصادى فقد صدر القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٤ فى شأن حق المواطنين فى ممارسة تمثيل الشركات الأجنبية ، وصدر تنفيذا له قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٦ لسنة ١٩٧٤ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتنظيم أعمال الوكالة التجارية المعدل بالقرار رقم ١٤ لسنة ١٩٧٦ ويتضمن القانون والقرار المشار اليهما تنظيم اباحة حق المواطنين فى العمل كوكلاء عن الشركات الأجنبية ، مع الحرص على إبقاء هذا النشاط فى أيدي المصريين الأصلاء - دون الأجانب والمتجنسين بالجنسية المصرية - من ناحية وعلى حماية أوضاع شركات القطاع العام فيما يتعلق بما تمارسه من الوكالة عن الشركات الأجنبية من جانب آخر .

وإذا كان هذا التنظيم الجزئى لأعمال الوكالة التجارية لم يعد كافيا لضبط أوضاع هذا النشاط ، وضمان سلامة المعاملات التى يقوم بها هؤلاء الوكلاء وجدية التزامات الشركات التى يمثلونها فضلا عن ضرورة تنظيم نشاط مقارب أو مكمل لأعمال الوكالة التجارية ، وهو نشاط الوساطة التجارية .

ومن ثم فقد أعد مشروع القانون المرفق لتنظيم أعمال الوكالة التجارية وبعض أعمال الوساطة التجارية . بما يضمن تحقيق الأغراض التى ترمى اليها سياسة الانفتاح من ناحية مع أرساء قواعد مهنة من أهم المهن التجارية وهى مهنة الوكيل التجارى والوسيط التجارى .

وينقسم مشروع القانون المرافق إلى خمسة فصول .

الفصل الأول . ويتضمن الأحكام العامة وتعرض المادة (١) لتعريف كل من الوكيل التجارى والوسيط التجارى وتشترط المادة (٢) أن يكون الوكيل أو الوسيط التجارى مقيدا فى سجل يعد لذلك فى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية حتى يمكنه مزاولة أى عمل من أعمال الوكالة أو الوساطة التجارية ، وتضع المادة (٣) شروط القيد فى هذا السجل سواء بالنسبة للأشخاص الطبيعيين أو الشركات ، وجماع هذه الشروط قصر هذه المهن على من تتوافر له الأهلية والكفاية للقيام بها من العناصر التجارية التى عرف عنها الاستقامة والجدية مع اشتراط أن يكون طالب القيد فى السجل مصريا أصيلا أو مصريا متجنسا مضى على تجنسه خمس سنوات على الأقل فإن كان طالب القيد شركة وجب أن يتوافر هذا الشرط فى الشركاء جميعا مع اشتراط حد أدنى لرأس المال ضمانا للجدية وتحدد المادة (٤) بعض شروط القيد بالسجل وذلك بتقديم عقد الوكالة أو الوسائل التجارية وألا يكون للشركة أو الجهة الأجنبية وكيل تجارى من شركات القطاع العام ما لم ينته هذا الوكيل - أما المادة (٥) فتحيل إلى اللائحة التنفيذية فى شأن الاجراءات والمستندات اللازمة للقيد كذلك بالنسبة لتحديد الرسوم التى تؤدى للقيد أو تجديده فى حدود المبالغ الواردة بتلك المادة وتعالج المادة (٦) اوضاع تجديد القيد واجراءاته وتنظم

المادة (٧) إنشاء الشركات والمنشآت الأجنبية مكاتب خدمات علمية أو فنية أو استشارية ولا تجبى ذلك الا اذا كان لها وكيل تجارى مصرى مقيد أما المادة (٨) فتوضح اجراءات إنشاء هذه المكاتب والرسوم المستحقة بمناسبة ذلك .

أما الفصل الثانى ، ويشمل المواد من (٩) إلى (١٣) فيتعلق بالتزامات الموكلين والوكلاء والوسطاء - التجاريين وغيرهم ، وتخلص أهم هذه الالتزامات فيما يأتى :

- الزام المنتجين والتجار والموزعين اخطار مصلحة الضرائب بالمبالغ التى تدفع للوكلاء أو الوسطاء التجاريين على سبيل العمولة أو السمسرة أو المكافأة خلال ثلاثين يوما من تاريخ الأداء مع خصم نسبة ٥٪ من هذا المبلغ لحساب الضريبة .

- على الوكيل التجارى أن يوافق الادارة المختصة بسجل الوكلاء والوسطاء التجاريين بكل تعديل فى البيانات الخاصة بالتوكيلات المسندة اليه ، وخاصة فيما يتعلق بالعمولة .

وعلى الوكيل التجارى امساك دفاتر منتظمة تتضمن بيانات صحيحة وعليه اخطار الادارة المختصة عند توقفه عن ممارسة النشاط .

- على الوسيط التجارى أن يقوم باخطار مصلحة الضرائب بكل المبالغ التى حصل عليها مقابل أعماله خلال ثلاثين يوما من تاريخ حصوله عليها .

- على الجهات الحكومية أو القطاع العام موافاة مصلحة الضرائب بما يتكشف لها من أعمال الوكالة أو الوساطة التجارية مع بيان شخص الوكيل أو الوسيط التجارى .

وبعالم الفصل الثالث الأحكام الخاصة بالتعاقدات التى تبرمها الحكومة والقطاع العام ويشمل المادتين (١٤) و (١٥) - وتوجب أولاها على وزارات الحكومة والقطاع العام ومصالحها ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة وشركات ووحدات القطاع العام أن تراعى أن ينص (العطاءات المقدمة اليها على مقدار العمولة أو السمسرة المقررة دفعها للوكيل أو الوسيط التجارى مع وجوب ايداعها فى أحد البنوك العاملة فى جمهورية مصر العربية كما يجوز للجهات المشار اليها أن تنص على انقاص العطاء أو زيادته بمقدار

العمولة أو مقابل الوساطة على أن تقوم تلك الجهات بأدائها مباشرة إلى مستحقيها فإذا ما تمت العقود بين الجهات المشار إليها وبين أية شركة أو منشأة أجنبية فتتضمن المادة (١٥) على أنه يجب النص في العقود على التزام الجهة الأجنبية باخطار الجهة المتعاقدة بكل المبالغ التي يستحق عليها بمناسبة التعاقد للوكلاء أو الوسطاء التجاريين أو أى شخص آخر أيا كانت ، فإذا لم تقم الجهة الأجنبية بذلك التزمت بأداء الضرائب والغرامات ، التعويضات المستحقة عن تلك المبالغ على وجه التضامن مع من قبضها .

وينظم الفصل الرابع المساءلة عن مخالفة الالتزامات والواجبات التي أوجبها المشروع وهي عقوبات جنائية تتراوح بين الحبس والغرامة - مع وجوب نشر الأحكام الصادرة على الوكيل أو الوسيط التجاري - كما أن هناك جزاءات إدارية تتمثل في الغاء قيد الوكيل أو الوسيط التجاري في حالات محددة وضمنات خاصة وذلك مع سقوط الحق في بعض الحالات التي تكون فيها المخالفة على قدر كبير من الأهمية - كما تقررت جزاءات إدارية لأى عامل يخالف واجب الإبلاغ عن وجود عمل من أعمال الوكالة أو الوساطة التجارية طبقا لما هو منصوص عليه بالمادة (١٣) من المشروع .

أما الفصل الخامس والأخير فيتضمن أحكاما ختامية ، وتوجب المادة (٢٥) على الوكلاء التجاريين وعلى مكاتب الشركات الأجنبية إتخاذ اجراءات قيدها خلال المدة التي تحددها اللائحة التنفيذية أما المادة (٢٦) فتقرر أن للعاملين القائمين على تنفيذ هذا القانون صفة رجال الضبط القضائي بالشروط التي تتضمنها تلك المادة أما المادة (٢٧) تقرر مراعاة سرية البيانات التي تتضمنها سجل الوكلاء ، والوسطاء التجاريين ، وتوضح المادة (٢٨) المسائل التي تعالجها اللائحة التنفيذية التي تصدرها بقرار من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية .

والأمر معروض رجاء التفضل - في حالة الموافقة - بالتوقيع على القرار المرفق احالة المشروع إلى مجلس الشعب .

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

دكتور / فؤاد هاشم

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

٢٢ شارع النيل بإمبابة الرقم البريدى ١٢٦٦٣ فاكس ٣٣١١٩٤٥١

رقم الإيداع ١٩٤٨٠ / ٢٠١١

رئيس مجلس الإدارة

مهندس / سعد جمدان حسين

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

٤٨٠٣٩ س ٢٠١١ - ١٦٩

اطلبوا الكتب القانونية من مراكز بيع المطبوعات الحكومية

مركز بيع الأوبرا بميدان الأوبرا
مركز بيع الهيئة بمبنى الهيئة بإمبابة
مركز بيع النقابة العامة للمحامين شارع رمسيس بالقاهرة
مركز بيع اسكندرية ٣ شارع الشهيد جلال الدسوقي - الحضرة القبلية - اسكندرية
موزع منتجات الهيئة بمحافظة الشرقية - مكتبة طلعت سلامة - ميدان التحرير - الزقازيق

فهرس أبجدي للكتب القانونية			
١	قانون الاتحاد المصرى لمقاولى التشييد والبناء	١٥	قانون الإشراف والرقابة على التأمين
٢	قانون الاتصالات	١٦	اشتراطات المحال الصناعية والتجارية (٥ أجزاء)
٣	اتفاقية الجات	١٧	قانون الإصلاح الزراعى
٤	قانون الإجراءات الجنائية	١٨	قانون الإعفاءات الجمركية
٥	إجراءات الفحص والرقابة على الصادرات والواردات	١٩	قوانين الأقطان
٦	أحكام المحكمة الدستورية العليا	٢٠	قانون أكاديمية الشرطة
٧	قانون الأحوال الشخصية لغير المسلمين	٢١	قانون أكاديمية الفنون
٨	قانون الأحوال الشخصية للمسلمين	٢٢	قانون أكاديمية ناصر العسكرية
٩	قانون الأحوال المدنية ولائحته التنفيذية	٢٣	قانون إنشاء الكليات العسكرية لعلوم الإدارة
١٠	قانون الأحكام الخاصة بالتعمير وصندوق تمويل		لضباط القوات المسلحة
	مشروعات الإسكان الاقتصادى	٢٤	الأنظمة الأساسية المتعلقة بقانون الشباب والرياضة
١١	قانون الإدارات القانونية (جزءان)		(جزء ثان وثالث)
١٢	قانون الأراضى الصحراوية	٢٥	قانون الإيداع والقيود المركزى ولائحته التنفيذية
١٣	قانون الأسلحة والذخائر	٢٦	قانون الباعة المتجولين
١٤	قانون الاستيراد والتصدير ولائحته التنفيذية	٢٧	قانون البريد

٢٨	قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد	٤٧	قانون التعاون الزراعى
٢٩	قانون البيئة ولائحته التنفيذية	٤٨	تعاونيات الثروة المائية والثروة السمكية
٣٠	قانون البيع التجارية	٤٩	التعبئة العامة والأمن القومى
٣١	قانون التأجير التمويل ولائحته التنفيذية	٥٠	التعريف الجمركية
٣٢	قانون تأجير العقارات المملوكة للدولة	٥١	التعليم الخاص
٣٣	قانون التأمين الاجتماعى	٥٢	قانون التعليم العام
٣٤	قانون التأمين الاجتماعى الشامل والضمان الاجتماعى	٥٣	قانون التقاعد والمعاشات نقوات المسلحة
٣٥	قانون التأمين عن المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث مركبات النقل السريع	٥٤	قانون تلقى الأموال
٣٦	قانون التأمين الصحى (٣ أجزاء)	٥٥	قانون التمويل العقارى ولائحته التنفيذية
٣٧	قانون التأمين الصحى على الطلاب	٥٦	قانون التموين والتسعير الجبرى
٣٨	قانون التأمين على أصحاب الأعمال	٥٧	قانون تنظيم الأزهر الشريف
٣٩	قانون تأهيل المعوقين	٥٨	قانون البناء ولائحته التنفيذية
٤٠	قانون التجارة	٥٩	قانون تنظيم الدفاتر التجارية
٤١	قانون التجارة البحرى	٦٠	قانون تنظيم الشهر العقارى
٤٢	قانون تراخيص الملاهى	٦١	قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية
٤٣	تشريعات إعانة غلاء المعيشة	٦٢	قانون التوحيد القياسى وتنظيم الصناعة
٤٤	تشريعات التسويات والرسوب للعاملين المدنيين بالدولة (جزء ثان)	٦٣	قانون تنظيم الصحافة ولائحته التنفيذية
٤٥	قانون التعاون الإسكانى	٦٤	قانون تنظيم المناقصات والمزايدات
٤٦	قانون التعاون الإنتاجى والاستهلاكى	٦٥	قانون الجبانات
		٦٦	قانون الجمارك ولائحته التنفيذية
		٦٧	قانون الجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة

٦٨	قانون الجمعيات التعاونية التعليمية	٨٨	قانون الري والصرف
٦٩	قانون الجنسية المصرية	٨٩	قانون الزراعة
٧٠	قانون الجهاز المركزى للمحاسبات	٩٠	قانون السجل التجارى ولائحته التنفيذية
٧١	قانون الجوازات	٩١	قانون السجل الصناعى
٧٢	الحجر الزراعى المصرى	٩٢	قانون السجل العينى
٧٣	قانون الحجز الإدارى	٩٣	قانون سجل المستوردين
٧٤	قانون حماية الآثار	٩٤	قانون السلطة القضائية
٧٥	قانون حماية الاقتصاد القومى	٩٥	قانون السلك الدبلوماسى والقنصرى
٧٦	قانون حماية حقوق الملكية الفكرية	٩٦	قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية
	ولائحته التنفيذية	٩٧	قانون الشباب والرياضة
٧٧	قانون حماية المستهلك ولائحته التنفيذية	٩٨	قانون الشرطة
٧٨	قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية	٩٩	قانون الشركات السياحية
	ولائحته التنفيذية	١٠٠	قانون الشركات المساهمة
٧٩	قانون خدمة ضباط الشرف والصف والجنود	١٠١	قانون شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة
٨٠	قانون الخدمة العامة للشباب		
٨١	قانون الخدمة العسكرية والوطنية	١٠٢	قانون صناديق التأمين الخاصة
٨٢	دستور جمهورية مصر العربية والقوانين المكمله له	١٠٣	قانون الضرائب على الدخل ولائحته التنفيذية
٨٣	قانون دور الحضانه	١٠٤	قانون الضرائب على الملاكى والمساح
٨٤	قانون الرسوم الصحية والحجر الصحى	١٠٥	قانون ضريبة الدمغة ولائحته التنفيذية
٨٥	قانون الرسوم القضائية ورسوم التوثيق والشهر	١٠٦	قانون الضريبة على المبيعات ولائحته التنفيذية
٨٦	قانون الرقابة الإدارية		
٨٧	قانون الرقابة على المعادن الثمينة	١٠٧	قانون الضريبة على الأطباء الزراعية

١٠٨	قانون الضريبة على العقارات المبنية	١٢٩	قانون الكسب غير المشروع
١٠٩	قانون ضمانات الانتخابات	١٣٠	لائحة بدل السفر
١١٠	قانون ضمانات حوافز الاستثمار ولائحته التنفيذية	١٣١	اللائحة التنفيذية لقانون الإشراف والرقابة
١١١	قانون الطرق العامة والإعلانات		على التأمين
١١٢	قانون الطرق الصوفية	١٣٢	اللائحة التنفيذية للشركات المساهمة
١١٣	قانون الطفل ولائحته التنفيذية	١٣٣	لائحة القومسيونات الطبية
١١٤	قانون الطيران المدني	١٣٤	لائحة المحفوظات
١١٥	قانون العاملين بالقطاع العام	١٣٥	لائحة المخازن
١١٦	قانون العاملين المدنيين بالدولة (جزء أول)	١٣٦	لائحة المأذونين
١١٧	عقد العمل البحري	١٣٧	لائحة المستشفيات والوحدات الطبية
١١٨	قانون العقوبات	١٣٨	قانون لجان التوفيق في بعض المنازعات
١١٩	قوانين العلاقة بين المالك والمستأجر	١٣٩	قانون المتشردين والمشتبه فيهم
١٢٠	قانون العمد والمشايخ	١٤٠	قانون المجتمعات العمرانية
١٢١	قانون العمل	١٤١	مجموعة تشريعات حماية البيئة (٥ أجزاء)
١٢٢	قانون الغرف التجارية	١٤٢	مجموعة التشريعات الزراعية (أربعة أجزاء)
١٢٣	قانون الغرف الصناعية	١٤٣	مجموعة التشريعات الصحية والعلاجية (جزءان)
١٢٤	قانون غسيل الأموال	١٤٤	قانون مجلس الدولة
١٢٥	قانون الغش التجاري وبيع الأغذية	١٤٥	قانون المحاسبة الحكومية
١٢٦	فئات التعريف المطبقة على السلع ذات منشأ	١٤٦	قانون محاكم الأسرة
	الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية	١٤٧	قانون المحال التجارية والصناعية
١٢٧	قانون فرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة	١٤٨	قانون المحال العامة
١٢٨	قانون قطاع الأعمال العام ولائحته التنفيذية	١٤٩	قانون المحاماة

١٥٠	القانون المدني	١٦٩	قانون المنشآت الفندقية والسياحية
١٥١	قانون المرافعات	١٧٠	قانون الموازنة العامة للدولة
١٥٢	قانون المركز القومي للبحوث	١٧١	موسوعة بدلات العاملين بالحكومة
١٥٣	قانون المرور ولائحته التنفيذية		والقطاع العام (٦ أجزاء)
١٥٤	قانون مزاولة مهنة التمريض	١٧٢	موسوعة المباني (٤ أجزاء)
١٥٥	قانون مزاولة مهنة التوليد	١٧٣	قانون الميراث والوصية والنفقة
١٥٦	قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة	١٧٤	النظام الأساسي للأندية المصرية (جزء سادس)
١٥٧	قانون مزاولة مهنة الطب والصيدلة والكيمياء	١٧٥	قانون نظام الإدارة المحلية
	والعلاج الطبيعي والأسنان والطب النفسي	١٧٦	النظام الأساسي للاتحادات الرياضية
١٥٨	قانون المطبوعات		(جزء خامس)
١٥٩	قانون المعاهد العالية الخاصة	١٧٧	نظام الباحثين العلميين
١٦٠	معايير المحاسبة المصرية	١٧٨	قانون نزاع الملكية
١٦١	المعايير المحاسبية الدولية المكتملة للنظام	١٧٩	النشرات التشريعية
	المحاسبى الموحد	١٨٠	قانون النظافة العامة
١٦٢	المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود	١٨١	قانون نقابات التجار والمهندسين
	ومهام التأكد الأخرى	١٨٢	قانون النقابات العمالية
١٦٣	قانون مكافحة الدعارة	١٨٣	قانون نقابات المهن التطبيقية والتشكيلية
١٦٤	قانون مكافحة المخدرات		والفنون التطبيقية
١٦٥	ملاحق دليل الترقيم والتصنيف	١٨٤	قانون نقابات واتحاد المهن التمثيلية
١٦٦	القواعد المنفذة لقانون التأمين الاجتماعى		والسينمائية والموسيقية
١٦٧	قانون المناطق الاقتصادية الخاصة	١٨٥	قانون نقابة الصحفيين واتحاد الكتاب
١٦٨	قانون المنشآت الطبية	١٨٦	قانون نقابة المهن الاجتماعية ونقابة المحفظين

١٨٧	قانون نقابة المهن التعليمية	١٩٦	قانون الهجرة ورعاية المصريين بالخارج
١٨٨	قانون نقابة المهن الرياضية (جزء رابع)	١٩٧	قانون هيئات القطاع العام
١٨٩	قانون نقابة المهن الزراعية	١٩٨	قانون هيئة قضايا الدولة
١٩٠	قانون نقابة المهن الطبية	١٩٩	قانون الوزن والقياس والكيل ولائحته التنفيذية
١٩١	قانون نقابة المهن العلمية		
١٩٢	قانون نقابة مهنة التمريض	٢٠٠	قانون الوظائف المدنية القيادية
١٩٣	قانون نقل البضائع	٢٠١	قانون الوقف والحكر
١٩٤	قانون عقود الشركات المساهمة	٢٠٢	قانون الوكالة التجارية
١٩٥	قانون النيابة الإدارية	٢٠٣	قانون الوكالة فى الشهر العقارى

اطلبوا أحدث الإصدارات

موسوعة الشركات

على C. D بمراكز البيع بالهيئة

بمبلغ ٢٥٠ جنيهاً

وانتظروا قريباً

- إصدار موسوعة إجراءات التقاضى والتأديب

- موسوعة التوثيق والشهر العقارى

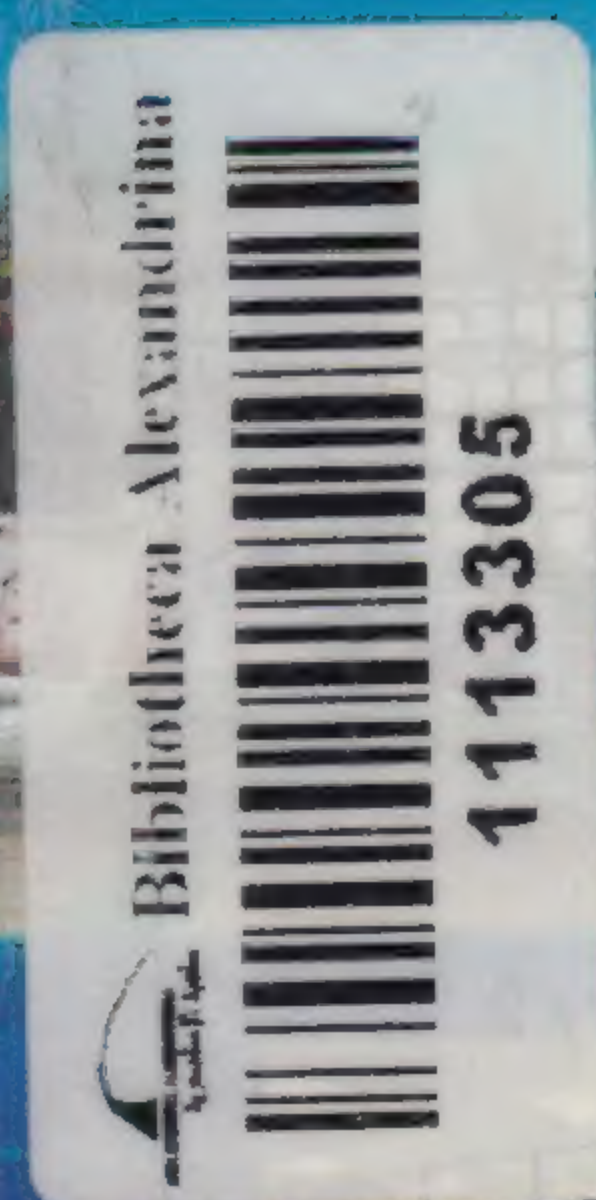
- موسوعة التحكيم

- يمكنكم الاطلاع على المزيد من خلال موقعنا على الانترنت

www.alamiria.com

رائدة الطباعة فى مصر والشرق الأوسط

فهى الاختيار الأمثل لمطبوعاتكم



٣٣١١٨٢٤٨ - ٣٣١١٨٢٥٦

لا تتأخر واتصل فوراً للتعاقد بالتليفونات التالية :

٢٢ ش. النيل - إمابة - الجيزة - جمهورية مصر العربية الرقم البريدى : ١٢٦٦٣ تليفونيا : إميرية مصر . فاكس : (٣٣١١٩٤٥١) - (٣٣١١٨٢٤٢)